بروز الميليشيات والتحديات الأمنية في إقليم شرق السودان[1]

1. مقدمة:

أن التهميش السياسي والحرمان الاقتصادي وما ينتج عنه من تفاعلات، ينعكس بشكل مباشر على الأمن، والتماسك/السلام الإجتماعي، والاستقرار السياسي داخل المجتمع. كما أن التفاوت في تقاسم الموارد والنفوذ والفرص الاقتصادية يفاقم من حدة الاضطرابات والتجاذبات الإجتماعية، وقد يقود إلى غياب الأمن والاستقرار، خصوصًا في الدول الهشة. فى إقليم شرق السودان الجيوسيايى– الحيوى؛ نجد أن سياسات التهميش والعزلة التاريخية، مقترنة بتنامي النزاعات الإثنية حول السلطة والثروة ومصادر الدخل، أسهمت في إنتاج حالة من الغموض وعدم الاستقرار داخل الإقليم. يضم الإقليم مزيجاً واسعاً من المكونات الإثنية؛ فإلى جانب قبيلة البجا التي تشكل الجماعة المهيمنة، توجد مجموعات النوبة والهوسا والدارفوريين، إضافة إلى مجموعات مهاجرة أخرى. غير أن العلاقات بين هذه المكونات والسلام الإجتماعي ظلا يتأرجحان بين الاستقرار والتوتر.

من الناحية الإقتصادية، يتميز الإقليم بموارد طبيعية غنية، إذ يمتد ساحله على البحر الأحمر لمسافة ٨٥٣ كيلومترا (**منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢٥**)، ويحتوي على سهول زراعية ومراعٍ واسعة وخصبة، فضلا عن مناجم الذهب والمعادن الأخرى. وتتنوع مصادر الدخل فيه بين أنشطة الموانئ والزراعة والرعي، إلى جانب الأنشطة غير المشروعة المرتبطة بالتهريب والتجارة عبر الحدود.

رغم ما يزخر به الإقليم من ثروات طبيعية، فإنه ظل يعاني من الحرمان والتهميش، ما أدى إلى ضعف نصيبه من الثروة والسلطة والتنمية البشرية ، و زاد تداخل تأثير السياسات الداخلية مع التهديدات الوطنية والإقليمية، من تعقيد أوضاع الإقليم . ومع ذلك، تفاقمت الأزمة مؤخراً نتيجة انتشار الميليشيات ذات الطابع الإثني والقبلى وتزايد تداول الأسلحة، إضافة إلى الحرب المستمرة في السودان والتدخلات الإقليمية والدولية. فمنذ اندلاع الحرب بين القوات المسلحة السودانية (SAF) وقوات الدعم السريع (RSF) حول السلطة فى السودان، في 15 أبريل 2023، برزت تحديات جديدة في شرق البلاد، حيث أدى تصاعد وجود الميليشيات

[1] هذه الورقة هي جزء من سلسلة عمل بحثى حول "الحرب والسلام" في السودان أجرتها منصة سودانسكوب. الورقة تحليل إستقرائي لظهور وانتشار الميليشيات المحلية في منطقة شرق السودان وتأثيراتها على أمن المنطقة، بالإضافة إلى مسارات الحرب والسلام في السودان. أعتمدت فى الورقة على المسح والعمل الميدانى (المقابلات والإفادات ، الملاحظات والتقارير الميدانية) هذا بالإضافى إلى الأدبيات المتاحة من التقارير الإعلامية ، والأوراق البحثية، والأعمال الفردية المنشورة على الإنترنت. كلا المعلومات الأولية والثانوية تم تنظيمها وتصنيفها بطريقة منهجية لتحليل القضية البحثية. أتبع الباحثون تم حذف هويات ومواقع عدد من المشاركين في المقابلات بسبب المخاوف الأمنية الحالية ومصلحة بعض الأفراد.

والجماعات شبه العسكرية وانتشار السلاح إلى تهديد مباشر يعزز النزاعات المسلحة والجريمة المنظمة والعنف ، ويتفاقم هذا الوضع نتيجة لضعف الرقابة الحدودية، والإتجار غير المشروع، والتعبئة العسكرية، والتنافس الإثنى، الأمر الذي قد يقود إلى حالة من انعدام الأمن والاستقرار السياسي داخل الإقليم وخارجه، مما قد يهدد وحدة الدولة السودانية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التفاعلات الإثنية (عداء–تحالف)، والسياسة المحلية/الوطنية، ودور الميليشيات المحلية في خلق توتر أمني وعدم إستقرار سياسي على المستوي الوطني والمحلى وذلك عبر :

I. قياس تأثير العوامل الإجتماعية و الإقتصادية على الأمن والعلاقات بين الإثنيات فى الاقليم .
II. دراسة كيفية مساهمة الأوضاع الإقتصادية والسياسية، تزامناً مع تزايد الميليشيات في المنطقة، في تأجيج الصراعات الداخلية وإضعاف سلطة الدولة وخلق منافسة علي السيطرة والنفوذ في الإقليم.
III. استقراء كيفية إستفادة الميليشيات من العمليات الإقتصادية غير المشروعة (التهريب، تجارة الذهب) والتي تمول المزيد من العنف في المنطقة و خارجها.
IV. بحث انعكاس وجود المليشيات وتحالفاتها الداخلية والخارجية المهددة لاستقرار الإقليم، وأمكانية تدويل الصراع وزيادة التوترات عبر الحدود.

2. **السياق العام : شرق السودان– الأرض، السكان، والاقتصاد السياسي:**

يقع إقليم شرق السودان في شمال شرق البلاد، ممتداً على مساحة تقدر بنحو ٣٣٦,٤٨٠ كيلومترا مربعا، أي ما يفوق قليلاً مساحة بولندا، ويتشارك حدوداً إقليمية مع كل من إثيوبيا وإريتريا ومصر. ويعد الإقليم ذا موقع استراتيجي مهم نظراً لإطلالته على البحر الأحمر (عسال وعلى، 2007)، كما يحظى بأهمية قصوى لدى الحكومة الاتحادية، لكونه يضم مدينة بورتسودان التي تشكل الشريان الإقتصادي الرئيس للسودان، إذ تمر عبرها غالبية التجارة الخارجية، بما في ذلك خط أنابيب تصدير النفط، إلى جانب إحتوائه على عدد من المشاريع الزراعية المروية وشبه الآلية (مجموعة الأزمات الدولية، 2006).

يتكون الإقليم من ثلاث ولايات: البحر الأحمر، كسلا، والقضارف، ويبلغ عدد سكانه أكثر من ستة ملايين نسمة، نصفهم تقريباً من قبائل البجا التي تسكن بين نهر النيل والبحر الأحمر (الجدار العربي، 2023) وتشمل هذه المجموعة قبيلتي الهدندوة والأمرأر، ومعظمها في ولاية البحر الأحمر. بينما تتوزع قبيلة البني عامر بين السودان وإريتريا، بالإضافة إلى قبيلة البشاريين، المتوزعة بين السودان ومصر (عسال و على،2007). إلى جانب مجموعة البجا، تضم المنطقة مجتمعات أخرى متنوعة، منها الشكرية في ولاية القضارف. كما تشكل مجموعات أخرى، مثل الشايقية والجعليين، الطبقة الاقتصادية والإدارية الرئيسية في الشرق. وهنالك الرشايدة (الرحل) في ولاية كسلا وحول الحدود الإريترية، بينما تشكل قبائل الغرب الأفريقي مثل الهوسا والزبارما والبرقو، ما بين ٣٠ إلى ٤٠٪ من سكان القضارف. وتتمركز مجموعات الدارفوريين والنوبة في بورتسودان ، مناطق كسلا والقضارف في شرق السودان (عسال وعلي 2007), وتعتبر اللغة التبداوية / البداويتية (الكوشية)، التغرى (السامية) والعربية، وبعض اللغات الأفريقية الأخرى من بين اللغات الأكثر انتشارًا في الاقليم (مجموعات الأزمات الدولية، 2006).

يعد الإقليم غنياً بالثروات الطبيعية والإقتصادية ، إذ يذخر بموارد عديدة كالمياه والأراضي الزراعية الخصبة والمراعي وتعدين الذهب والموانئ. هذه الموارد وتوزيعها فى الاقليم ساهمت فى تشكيل و التأثير فى و على أنماط حياة السكان وأنشطتهم الاقتصادية فيه **(مانزو، ٢٠١٧)** . وبالتالي، تتأسس أغلبية أنشطة الإقليم الاقتصادية و مصادر دخلها من النشاط الزراعى الواسع وأنشطة الموانى. ويشكل كلاهما مصدر دخل كبير للأقليم. هذه الوضعية أثرت تاريخيا وإجتماعيا علي انماط النشاط الاقتصادي وسبل العيش، متضمناً الزراعة والتجارة والرعي، وهو ما خلق تعدد و تباين في الهياكل والانشطة الإقتصادية الإثنية.

جدول 1: الأنشطة الاقتصادية بحسب الإثنيات فى الإقليم

القبيلة	المنطقة	أسلوب الإنتاج/النشاط الإقتصادي
القبائل الرئيسية		
هدندوة	البحر الاحمر– كسلا	الرعي
بني عامر	جنوب البحر الأحمر– كسلا–القضارف	التجارة– الزراعة– الرعي

بشاريين	البحر الاحمر	الرعي
امرآر	وسط البحر الاحمر	الرعي
شكرية	القضارف	الزراعة– الرعي–التجارة
رشايدة	كسلا– البحر الاحمر	التجارة– الرعي
حلنقة	كسلا	متنوع
عبادة	القضارف– البحر الاحمر	متنوع
قبائل المهاجرين (غرب السودان)		
نوبة	القضارف– كسلا– البحر الاحمر	عمالة موسمية في الميناء
هوسا	القضارف– كسلا	عمال موسميين وحرفيين
زغاوة	القضارف– حلفا الجديدة– كسلا– البحر الاحمر	التجارة
برتي	القضارف	الزراعة
تعايشة	القضارف	الزراعة
مساليت	القضارف	الزراعة
قبائل المهاجرين (شمال السودان)		
شايقية	القضارف– كسلا– البحر الاحمر	الزراعة، التجارة، المناصب الإدارية، الحرفيين
جعلية	القضارف– كسلا– البحر الاحمر	الزراعة، التجارة، المناصب الإدارية، الحرفيين
نوبة	القضارف– كسلا– حلفا الجديدة	الزراعة، التجارة

المصدر: تعديل(عبد الرحمن، 2025) .

ساهمت أنماط الإنتاج، والانتماء القبلي، والمهن /الحرف، في تشكيل تراتبية إجتماعية وإقتصادية محلية. ومع ذلك، فإن الانتماء القبلي والنفوذ الاقتصادي، خاصة في الزراعة والنشاط التجاري و توزيع المناصب الحكومية، كان له الاثر الاكبر في تكون البني الإجتماعية و الهيمنة الاقتصادية فى الإقليم. على سبيل المثال، نجد أن لبعض القبائل، مثل "الشكرية"، نفوذ اقتصادي وإداري تاريخى مسيطر، بينما مجموعات أخرى، مثل الرشايدة، نجدها أكثر بدوية او أقل اندماجاً في الإقتصاد الزراعي القائم (مجموعة الأزمات الدولية 2006). مع مرور الوقت، ونتيجة للهجرات من داخل السودان وخارجه (مجموعات من السودانيين الشماليين واليمنيين وأخرون)، نمت مجموعات إدارية واقتصادية وتجارية متمايزة، مما أدى إلى ظهور نخب إقتصادية وإجتماعية أكثر حضورا وتأثيرا من الشعوب الأصلية والمهاجرين السودانيين من غرب السودان وأصحاب المهن المؤقتة

والموسمية (النوبة والهوسا، إلخ) (**على، 2025**). ساهمت هذه البنية الإقتصادية الإجتماعية، بالإضافة إلى تأثير بعض الجماعات من خارج المنطقة على الجانب الإنتاجي المرتبط بالثروة وتراكمها (القطاعات الزراعية الكبيرة وأنشطة الموانئ)، في تشكيلإ إختلافات/ تباينات إجتماعية وإقتصادية بين جماعات السودانيين الشماليين والمهاجرين من خارج السودان، "كاليونانيين والهنود واليمنيين وبين بقية السكان بإستثناء (الشكرية ذات النفوذ الإقتصادى والإجتماعى) ، على الرغم من إستمرار الوضع والنفوذ السياسي، الثقافى للمجموعات الإصيلة (البجا).

تجدر الإشارة إلى أن غالبية سكان الريف في منطقة شرق السودان اعتمدوا لعقود على الإنشطة التجارية (الزراعية والحيوانية) في معيشتهم، إلا أن تغير المناخ هدد كلا المصدرين، مما قاد إلى تعقيد الأمور. فخلال موجات الجفاف في ثمانينيات القرن العشرين، فقد سكان المنطقة، وخاصة قبائل البجا، أعداداً كبيرة من قطعان الماشية، مما أجبر بعض قبائلها الفرعية على العمل في وظائف هامشية في المدن، مثل بورتسودان. وقد تسبب هذا الوضع في معاناة سكان الريف في كل من ولاية البحر الأحمر وكسلامجموعة (مجموعة حقوق الأقليا ت ، 2023) ، حيث توقفت وسائل عيشهم التقليدية. و تضافرت عوامل البيئة والسياسة والاقتصاد لتسبب أزمة أمن غذائي مستمرة، بالإضافة إلى فقر واسع للعديد من الأسر الريفية. كما أهلك الغطاء النباتي و قطعان الماشية و هدد وجود القطاع الرعوي بأكمله، مما أدي الي حدوث كوارث إقتصادية و إجتماعية (البنك الدولى،2001). فى ظل هذا الوضع, نجد أن هنالك مجموعة قليلة من أصحاب المشاريع الزراعية وأنشطة الموانئ , قد أنتفعت من أنشطة القطاعات الإقتصادية الرئيسية في الإقليم ، مقابل دخول ثابتة للعاملين و فائدة قليلة للبدو وصغار المزارعين في المناطق النائية (عسال وعلى 2007). ونتيجةً لذلك، بالرغم من أن ولاية البحر الأحمر تعد من أغنى مناطق السودان، لكنها في الوقت نفسه من أفقرها. وقد أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى استمرار ارتفاع مستويات الفقر في المناطق الريفية، وانخفاض معدلات الدخل بين عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ ، حيث انخفضت مستويات الدخل في ولاية البحر الأحمر بنسبة ١٢.٨%، وفي كسلا بنسبة ٢١.٥٪، وفي القضارف بنسبة ١١.٧٥٪ (عبد الرحمن، 2025).

هذه الظروف البيئية المتغيرة و الأوضاع الإقتصادية–الإجتماعية المضطربة إضافة إلى إختلال التوازن التنموي التاريخي والعام وعدم وجود تقسيم عادل لعوائد ثروات الموارد الطبيعية بين المركز والأقاليم، خاصة إقليم شرق السودان أدت إلى مطالبة شعوب الإقليم بتوزيع عادل للثروات وتنمية اقتصادية وبشرية

متوازنة توافقاً مع القدرات المادية والطبيعية للإقليم. وبرغم المطالب بالتوزيع العادل للثروة والسلطة التي بدأت عام ١٩٥٨، والكفاح المسلح منذ تسعينيات القرن القرن العشرين و الذي قاد إلى اتفاقية سلام شرق السودان عام ٢٠٠٦، نجد أن الواقع ظل على ما هو عليه، مما ينذر بتفاقم الوضع في الإقليم، في ظل الوضع السياسي الراهن، وما يشهده من عسكرة ، وتعدد المظاهر العسكرية التي تزيد من عناصر تهديدات الأمن والتعايش بين المجموعات المحلية فى الإقليم، والقطر بأكمله.

2. **<u>نشؤ المليشيات وأصولها العرقية فى شرق السودان</u>:**

للوجود العسكري والنضال المسلح في شرق السودان تاريخ وأهداف طويلة، منذ بروز التشكيلات العسكرية الوطنية كقوات كفاح مسلح ضد الأنظمة الاستبدادية (نظام الإنقاذ) في السودان خلال الفترة من ١٩٩٤–٢٠٠٦، وهى فترة نشاط التجمع الوطني الديمقراطي (سياسياً–عسكرياً) "الجبهة الشرقية."(عبد الرحمن، 2025) . في ذلك الوقت شهدت ولايات شرق السودان (البحر الأحمر، وكسلا، والقضارف) عمليات عسكرية منخفضة المستوى لم تسفر عن مواجهات عسكرية حاسمة، كتلك التى حدثت في مناطق الصراع الأخرى في جنوب السودان (سابقاً)، جنوب كردفان، والنيل الأزرق، ودارفور. إن النمو والانتشار المضطرد الحالي للميليشيات في شرق السودان، هو نتاج انتشار وتمدد الحرب التي اندلعت في 15 أبريل 2023 فى مناطق خارج العاصمة الخرطوم فى الجزيرة وسنار المتأخمتين للإقليم الشرقى، و ما أعقب ذلك من دعوات الاستنفار ، التحشود وللتجييش للمدنيين للقتال ضد قوات الدعم السريع، مدفوعة بأهداف جهوية و ذرائع إثنية وسياسية تداخلت مع الهدف العسكري المعلن، نتج عنه تشكيل عدد من الفصائل المحلية شبه العسكرية مع إنتشار مجموعات عسكرية أخرى من خارج الإقليم (الحركات الدارفورية، قوات درع السودان والفصائل الإسلامية المسلحة). وقد شكل وجودهم تحديات أمنية في ظل تصاعد التوترات السياسية والإجتماعية على الصعيدين الوطني والمحلي. عسكرياً ، تلقت معظم الجماعات المسلحة المحلية تدريباً في إريتريا المجاورة، تحت رعاية

وإشراف ودعم الجيش السوداني والحكومة الإريترية. وفيما يلي شرح للميليشيات المسلحة، وأصولها، وإنتماءاتها العرقية، وعلاقتها بالقوات المسلحة السودانية:

جدول ٢ : المليشيات القبلية العسكرية في شرق السودان

المليشيات المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية		
قوات الاورطة الشرقية ، الجناح العسكري لجبهة الشعبية لشرق السودان الامين داؤود	معظم المقاتلين من قبيلة البني عامر	٢٠٢٣
قوات تحرير شرق السودان بقيادة ابراهيم دنيا	معظم المقاتلين من قبيلة البني عامر	٢٠٢٣
الحركة الوطنية للتنمية و التعمير بقيادة سليمان بيتاي	معظم المقاتلين من الهدندوة و الجميلاب في كسلا	٢٠٢٤
قوات مؤتمر البجا قوات المقاومة بقيادة موسي محمد احمد	معظم المقاتلين من الهدندوة في كسلا والمناطق المجاورة	١٩٩٤
قوات مؤتمر البجا بقيادة عمر محمد طاهر	معظم المقاتلين من الهدندوة و الجميلاب في كسلا	٢٠٠٦
تحالف حركات و احزاب الشرق بقيادة شيبة ضرار	معظم المقاتلين من الهدندوة في البحر الأحمر	٢٠٢١
حركة شباب السودان للعدالة و التغيير بقيادة خالد ابكر	معظم المقاتلين من قبيلة الهوسا في شرق السودان	٢٠٢٤
قوات الاسود الحرة –فصيلٌ منشَقٌّ جديد بقيادة سالم علي	المقاتلين من قبيلة الرشايدة	٢٠٢٤
كتائب المستنفرين والمقاومة الشعبية (معظمها كتائب إسلامية تحت إشراف الجيش، وجهاز الأمن، ووحدة العمل الخاص)	جماعات متعددة الأعراق	٢٠٢٤
قوات درع السودان بقيادة كيكل	عدة قبائل، معظمهم الشكرية و المسلمية	٢٠٢٤
كتيبة البراء بن مالك	جماعات متعددة الأعراق	٢٠٢٤

	(إسلاميون)	
حركة العدل و المساواة	معظم المقاتلين من الزغاوة والمساليت في شرق السودان	توجد في الشرق منذ ٢٠٠٦
حركة تحرير السودان بقيادة مناوي	معظم المقاتلين من الزغاوة والمساليت	توجد في الشرق منذ ٢٠٠٦

المصدر: عبد الرحمن، .(٢٠٢٥).

بناء علي الجدول التوضيحي أعلاه ، معظم هذه المليشيات نشأت على أسس عرقية وقبلية، تحالف معظمها تقريباً مع الجيش السودانى، بإستثناء "قوات حركة الأسود الحرة" إلتى تحالفت مع قوات الدعم السريع، بينما ظل بعضها الآخر مستقلاً، ساعياً لتحقيق أهدافه الخاصة، بما في ذلك السيطرة على بعض المناطق وأخضاعها لسلطتها (سعد، ٢٠٢٥). أفرز هذا الوضع عسكرة المجتمعات المحلية وتشكيل ميليشيات عرقية قادرة علي التاثير بشكل كبير فى المشهد الاجتماعي والسياسي في الأقليم. ومع ذلك، ظهرت إنقسامات على مستويات متعددة، سواء بين القبائل أو داخل مجموعات قبلية محددة. يتضح ذلك من وجود تنظيمات مسلحة متنوعة داخل الجماعة العرقية الواحدة. وينطبق الأمر نفسه على الميليشيات من خارج المنطقة (مثل الحركات الدارفورية)؛ و ساهم ذلك بشكل كبير في تسليح الإقليم وسكانه بما في ذلك البجا وجماعات المهاجرين، بالإضافة إلى انتشار الأسلحة على نطاق واسع بين التجمعات القبلية. مما زاد من احتمال إستخدام هذه الأسلحة في مواجهات محتملة بين الفئات الاجتماعية، و معززا انتشار ظاهرة تهريب السلاح. علاوة على المخاوف من التدخلى الخارجى فى الإقليم, فمشاركة إريتريا في تدريب ورعاية وتنظيم العديد من هذه الميليشيات، التى جند بعضها من المجتمعات على جانبي الحدود وتعزيز دعمها للجيش السودانى يلقى بالشكوك بشأن إحتمال تدخلها مستقبلًا في السياسة والأمن المحليين بالإقليم (موسو،٢٠٢٥).

في هذا السياق، تضافرت التنافسات العرقية والسياسية المتجذرة و المتمحورة حول التنافس على السلطة السياسية والأرض وسبل العيش – مع الصراع العسكرى الدائر والعوامل الإقليمية لتفاقم الوضع في الإقليم. إضافة إلى ذلك يمثل وجود مجتمعات محلية مسلحة، وغياب الحلول السلمية لفض النزاع بينها

ومخاطر تصعيدها، وتدخل الأطراف الإقليمية (خاصة إريتريا)، جميعها عوامل تزيد من تعقيد الوضع في الإقليم وتهدد أمنه واستقراره الاجتماعي.

٤. وجود الميليشيات والمخاطر الأمنية على شرق السودان:

أن تنامى نفوذ الميليشيات القبلية المحلية في شرق السودان، يشكل تهديداً للأمن والإستقرار الاجتماعي، فغياب عمليات ضبط الحدود وأمنها، والإتجار غير المشروع (التهريب)، والتعبئة العسكرية، والتنافس الإثنى، يساهم في زيادة التوتر بين المجتمعات المحلية و إيضاً في علاقة مكونات الإقليم مع حكومة الأمر الواقع والدول المجاورة على حد سواء. مرجحاً أن يؤدي هذا الوضع إلى موجات متزايدة من الاضطرابات السياسية وانعدام الأمن في اللإقليم وخارجه، على الصعيدين القومي والدولي. يمكن إستقراء أثر علاقة إنتشار المليشيات فى إقليم شرق السودان ونتائجها على التوترات و النزاعات والأمن فى الإقليم كما يلى:

4.1 تغذية أسباب إندلاع وتفاقم الصراعات المحلية المسلحة:

قاد تزايد ظهور العديد من المليشيات المسلحة ذات الطابع القبلي في شرق السودان إلى إثارة الكثير من المخاوف بشأن تأثير هذه الظاهرة على أمن واستقرار الإقليم المتوتر بالصراعات السياسية والنزاعات القبلية. فالاقليم تتساكنه مجموعات ثقافية وإثنية "أصيلة" وأخرى وافدة من نواحي البلاد الأخرى وبينها تناقضات وصراعات تاريخية, تعززها مشاعر الغبن والمطالبة بالعدالة فى قسمة السلطة والثروة، مما ينذر بتحول السلاح القبلي إلى وسيلة لاستعادة الحقوق من خلال استخدام القوة والعنف ، أو فى حالات أخرى عسكرة العلاقات التنافسية بين المجموعات العرقية فى الاقليم. إذ نجد أن المليشيات فى الاقليم قد نشاءت على أسس قبيلة متنافرة ومتنافسة على السلطة والثروة , برزت بشكلها الحالى أول مرة عقب توقيع إتفاق شرق السودان 2006 ثم إتفاق جوبا للسلام 2020 (عبد الرحمن 2025). ساعد تزايد المخاطر العسكرية على الاقليم و ضعف الدولة وغياب سلطاتها فى إتساع و إنتشار نشاط هذه المليشيات ، مما سمح لها تشكيل مناطق نفوذ خاصة بها خارج نفوذ الدولة تتحكم فيها الإدارت الأهلية والزعامات القبلية.

فى الواقع, تأتى خطورة إنتشار المليشيات فى الاقليم من وجود كيانات عسكرية مبنية على روابط أثنية ينذر بخطر عسكرة الصراعات المحلية المتكررة, كما فى حالة النزاع القبلى فى مدينة بورتسودان بين قبليتى البنى عامر والامرأر فى العام 2019, والنزاع الدامى فى نفس العام بين البنى عامر والنوبة (الأنديبندت

البريطانية 2024) وغيرها من الصراعات الدموية فى ولايتى القضارف وكسلا خلال الاعوام الاخيرة. تتأتى خطورة المليشيات من دورها فى زيادة الصراعات المحلية وذلك من خلال طبيعة التنافس حول الموارد والسلطة. فضعف سلطة الدولة , يقود المليشيات للتنافس على السيطرة على الاراضى الزراعية ، الموارد الطبيعية كالذهب والطرق التجارية , مما يقود الى اشتباكات مسلحة بين هذه المليشيات, إيضاً نجد أن تشكل المليشيات على أسس عرقية وقبلية يغذى التوترات بين المجموعات الإثنية فى الاقليم (على والطيب 2024). من جانب أخر يعد إنتشار المليشيات, أزمة حقيقية فى مسار الحلول السياسية المستقبلية "إذ تمثل هذه الميليشيات قوى مجتمعية متباينة اتسمت علاقات بعضها بنوع من المنافسة الحادة والعداوة في بعض الأحيان، نتيجة خلافات في عدد من القضايا من أهمها هوية بعض سكان الإقليم وأحقية تمثيل الشرق في هياكل السلطة" (علي ، 2025).

بإختصار ، ووفقاً لكثير من المراقبين والمستفسرين " أن خطورة بروز وتنامي المليشيات فى اقليم شرق السودان وتاريخه مع الصراعات المحلية، والتهميش وعلاقاته غير المتوازنة مع المركز ، تأتى من الدور الذي يمكن تلعبه المليشيات فى زيادة حدة الصراعات الناتجة عن التنافس حول السلطة والموارد الطبيعية, ضعف سلطة الدولة ، التوترات العرقية ، صراع الهوية بجانب التدخلات الخارجية خاصة الدور الإريترى فى الأوضاع الداخلية فى الاقليم". تفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض يقود لإنتاج بيئة صراعية ، تنافسية غير مستقرة تعيق جهود السلام و تحقيق الامن فى الاقليم .

٤.٢ **تربح الميليشيات من عمليات تعدين الذهب غير المشروعة والتهريب عبر الحدود:**

فى شرق السودان التجارة الحدودية غير الشرعية (التهريب) مع الدول المجاورة (خاصة إريتريا– إثيوبيا ومصر) خبرت منذ عقود فى الاقليم، كنشاط ثنائ لتصدير وإستيراد السلع والبضائع المخالفة للقانون (المخدرات)، يضاف اليها شبكات التهريب والإتجار بالبشر والهجرة ، بينما التوسع فى تهريب السلع والمواد القمية كالذهب والسلاح يعتبر مستوى أكثر تطورا فى هذا النوع من العمال غير الشرعية والنشاط التهريبى. عززت حالة الهشاشة والسيولة الامنية فى الاقليم , وضعف سلطات الدولة والفساد المستشرى من توسع هذا النوع من النشاط التجارى. فى الأونة الاخيرة نجد أن حالة الحرب وإنتشار المليشيات قادت الامور الى أسواء. فدخول الذهب فى معادلة الحرب الحالية بين الجيش والدعم السريع تتأتى من طبيعة علاقة العناصر العسكرية و المليشيات

بالاقتصاد غير الرسمى فى شرق السودان وتمويل الصراع وتراجع فرص السلام . يعكس ذلك فى كثير من جوانبه تحركات المليشيات ، خاصة الدعم السريع إلى الهيمنة على إحتياطات الذهب ومواقع الانتاج فى المناطق الشمالية والشرقية لتتمكن من تمويل عملياتها العسكرية عالية الكلفة. ووفقا لتقارير رسمية , تُقدّر الاحتياطيات الاستراتيجية غير المستغلة من الذهب بنحو 1550 طنًّا، وغيرها من المعادن (فضة، نحاس) لكن لم يستهلك إلا 1% فقط من احتياطيات الذهب والمعادن الأخرى, وتحتل ولاية البحر مرتبة متقدمة فى الولايات المنتجة للذهب فى الوقت الحاضر , مقابل مناطق أخرى غنية بالمعدن توقف النشاط الانتاجى فيها بسبب الحرب الدائرة. (سيد، 2024).

موقع شرق السودان إستراتيجى وله حدود ممتدة ، متشاركة ومفتوحة تقدر بحوالى 1.349 كلم بين إثيوبيا ، اريتريا والسودان (مركز الجزيرة للدراسات، 2021 و على، 2023) ، مما قد يساعد المليشيات فى عمليات التهريب مع الدول المجاورة. فالاقليم ، وخاصة ولايات مثل كسلا والقضارف والبحر الأحمر، ليست غنية بالذهب بنفس مستوى دارفور أو نهر النيل، لكن المليشيات يمكن أن تستفيد من إنتاج المعدن ، عبر التحكم فى طرق وسلاسل التهريب التي تنقل الذهب من مناطق الإنتاج (كالشمالية، نهر النيل، دارفور) نحو الموانئ ومراكز التجميع فى المدن الحدودية والأسواق الإقليمية [2] ، ووفقاً لمراقبين " يمكن للمليشيات أن تفرض نظم ضريبية وجبايات من المعدنيين التقليديين الذي يمرون عبر مناطق نفوذهم لنقل الذهب والمعدات، أو عبر إقامة شراكات خفية مع تجار الذهب وشبكات السوق الموازي، حيث يحصلون على نسبة مقابل الحماية و تسهيل حركة مرورهم " ، وهي شبكات تهريب منظمة داخل السودان وخارجه، غالباً عبر الحدود مع إثيوبيا أو إريتريا. مما يمكن المليشيات من تحقيق منافع سياسية وإقتصادية ، تتمثل فى تعزيز قدرتها العسكرية. فعملية التهريب تأتى فى مقابل الاسلحة أو عملة صعبة مع وسطاء فى دول الجوار. وفى كل الاحوال سيمكن ذلك المليشيات والإطراف العسكرية الاخرى من الإستفادة من عائدات الذهب ، والذى يتم إحيانا عبر إستخدام شركات وهمية أو واجهات تجارية لتصديره بطرق شرعية مموهة . الامر الذى يعزز قدرة المليشيات المالية والربح من انتاج المعدن ، مما يساعدها فى بناء اقتصاد مواز مستقل عن الدولة ويعزز نفوذها وإمتلاك مصادر دخل أكبر منها أحيانا . أكثر من ذلك يساعد عبر توزيع جزء من العائدات على زعماء قبليين أو

[2] لمزيد من المعلومات أنظر: أحمد سليمان وسليمان بلدو. الذهب والرخب فى السودان. 2025. أمنية سعيد وفريد بيرس، في السودان الذي مزقته الحرب، ازدهار تعدين الذهب يأتي بتكلفة بشرية. 2025. و تقرير معهد الأخدود الإفريقى. النخب الأمنية وتعدين الذهب في التحول الاقتصادي للسودان. 2019.

وسطاء خارجين بغرض الجعم السياسى و اللوجستى ، يشابه فى ذلك الاسلوب الذى تتبعه الإنظمة الريعية الشمولية فى كثير من الدول الإفريقية كما فى حالة السابق فى السودان ونظم الحكم فى الجابون وإنغولا ...غيرها.

الشاهد، أن كل الأطراف العسكرية وفى مقدمتهم طرفى الصراع (الجيش والدعم السريع) إنخرطو فى أنشطة وتعاملات الذهب الشرعية والغير الشرعية ، خاصة مليشيا الدعم الدعم السريع وإرتباط قيادته بهذا النشاط، إضافة إلى حاجته إلى تمويل العمليات العسكرية الممتدة ، قاد ذلك إلى بروز الذهب ضمن أهدافه العسكرية (سليمان و بلدو،2025)). هذه الوضعية قادت إلى بروز الذهب ضمن ألاهداف العسكرية والإقتصادية للجميع مما يعكس التدافع والتسارع للسيطره على مناطق إنتاجه ، وتصدير جزء كبير منه عبر الحدود لدول الجوار عبر الوكلاء والسماسرة العالميين (مثال فاغنر) للأسوق العالمية بطرق غير شرعية (AADO 2025). يبرز ذلك أهمية الموارد فى الصراع الدائر ، وحجم التدخل الأجنبي الكثيف الاقليمي والدولي في حرب الوكالة التي تجرى الآن، فالذهب لروسيا والامارات والمنتوجات الزراعية والحيوانية عبر الحدود شمالاً لمصر واتفاقيات وقعت أثناء الحرب مع الصين وتركيا وروسيا وايران تستهدف الأراضي والموانئ وكافة الموارد السودانية.

من جانب أخر تبرز الحدود كمصدر قوة للمليشيات ومراكمة الإرباح من إقتصاديات الحرب، وتمويل الانشطة العسكرية . ووفقاً للعدد من المستطلعين والمهتمين، "ترجع أهمية الحدود بالنسبة للميشيات فى دورها المساعد مع الحلفاء المحليين والخارجين فى تهريب السلع الضرورية (وقود ، دقيق، أدوية) ، والتحكم فى في شبكات تهريب السلاح من القرن الإفريقي إلى الداخل السوداني ، بجانب الإرتباط بتجارة الهجرة والاتجار بالبشر إلتى تنشط فيها مجموعات من الاقليم عبر الموانى وولاية كسلا". كما أن السيطرة على المنافذ الحدودية يساعد المليشيات فى تأمين مصادر دخل إضافية عبر فرض رسوم غير رسمية على كل عملية تهريب تمر عبر مناطق نفوذها ، بجانب توظيف شبكاتها القبلية والعشائرية في شرق السودان لتأمين الطرق ومراقبة الحركة. لتحقيق ذلك ، يمكن أن تتبنى المليشيات عدة وسائل لتحقيق السيطرة على الحدود، يساعدها فى ذلك حالة السيولة الامنية، الفساد والحالة الإقتصادية الصعبة فى الاقليم ، هذه الوسائل تتضمن اولاً: استخدام القوة المسلحة لردع أي منافس (سواء من قوات حكومية أو مليشيات أخرى). ثانياً: اختراق مؤسسات الدولة المحلية عبر شراء ولاءات في الجمارك والشرطة وحرس الحدود. ثالثاً : بناء اقتصاد ظل يجعل السكان المحليين يعتمدون على شبكات التهريب والذهب كوسيلة رزق، وبالتالي يوفر للمليشيات حاضنة اجتماعية وغطاء أمنى.

المحصلة النهائية من إرتباط المليشيات باقتصاد الحرب والسعى للربح من الريع الإقتصادى (الذهب) وانشطة التهريب ، تتمثل فى المخاطر الأمنية، الاقتصادية والسياسية على الاقليم والدولة السودانية. فالتوسع فى الاتجار الحدودي غير الشرعى فى المعادن والسلاح يعزز من فرص إطالة أمد الصراع والتشرزم الاجتماعى والسياسى ، و تقليل من فرص الحلول السلمية ، والسلم الإجتماعى، مما قد يساعد فى تحويل الغبن التاريخى وسط سكان الاقليم الى أدوات عنف مسلح ضد الدولة أو زيادة حدة الصراعات الداخلية التاريخية. كما أن بناء إقتصاديات "حرب وظل" موازية مقابل اقتصاد الدولة المنهار ، يضاعف من عجز الدولة فى توفير الموارد اللازمة لمجابهة المخاطر الامنية وتوفير فرص التنمية ، وتسيير مسئولياتها ،مما قد يقودها للدخول فى تنافس مع الميشيات فى السيطرة على مناطق التعدين ومصادر الدخل الريعية الاخرى فى ظل توقف عجلة الانتاج فى القطاعات الاخرى كالزراعة، والثروة الحيوانية وإنعدام فرص الاستثمار فى ظل بيئة عدم الامن والاستقرار .

4.3. تزايد التدخلات الأجنبية والنزاعات والتوتر عبر الحد ود:

الموقع الإستراتيجى لإقليم شرق السودان على ساحل البحر الأحمر، ومشاركتة الحدود مع دول في شمال وشرق إفريقيا، له تداعيات جيوسياسية وأمنية واقتصادية على الدول المتشاطئة المجاورة (السودان، المملكة العربية السعودية، اليمن، وإريتريا) (عبد الرحمن 2025) و الدول الحدودية (مصر وإثيوبيا)، مما يعزز من أسباب التنافس بين هذه الدول ودول رئيسية أخرى كروسيا، ايران والإمارات فى إقليم شرق السودان ، للحصول على موطئ قدم في المنطقة واستغلال موقعها الجغرافي ومواردها وسواحلها. نتيجة لذلك، أصبحت هذه الدول مرتبطة ارتباطا وثيقا بمسار الأحداث السياسية والحرب المستمرة في السودان، التي تم تشخصيها كحرب بالوكالة وصراع بين السودانيين بشكل عام و فى الإقليم بشكل خاص.

فى ظل هذا التعقيد ، تبرز أزمة تنامى وتوسع إنتشار المليشيات فى الإقليم كنتاج لتداخل التوترات السياسية ، العسكرية والإثنية المحلية ، مما زاد من المخاطر على الأمن و السلام الاجتماعى. من هنا، أتضحت جلياً أهمية إقليم شرق السودان، وكذلك التهديدات المتزايدة لأمن الحدود وأثار الصراع السوداني على دول مثل إثيوبيا ومصر وإريتريا من جهة، والسيناريوهات المحتملة للصراع الإثيوبي الإريتري وطموحاتهم، بالإضافة إلى مصالح مصر في موارد وأراضي السودان من جهة أخرى (علي، 2025). فى إتجاهه العام، يحدد ذلك الدوافع الرئيسية للتدخل في السياسة المحلية بالإقليم والقضية السودانية بشكل عام. يفسر ذلك

أيضاً، وبطرق عديدة، الإرتباط المتزايد لإريتريا ومساعدتها فى تنامى الميليشيات المحلية في شرق السودان، وكذلك دعم إريتريا للجيش السوداني في صراعه ضد قوات الدعم السريع. من جانب أخر، تبرز أزمة النزاع الحدودي بين السودان وإثيوبيا في "الفشقة" والسودان ومصر في "حلايب" كعنصر مساهم في تزايد المخاطر الأمنية والتوتر في الإقليم, فى ظل حالة التوتر إلتى تشهدها دول المنطقة.

عندما ناتى الى تحليل العلاقة بين بروز وإنتشار المليشيات فى شرق السودان وعلاقتها بالتدخلات الخارجية والصراعات المحتملة فى الاقليم, يبرز الدور الاريترى بشكل متعاظم ومباشر ، ووفقا لعدد من المراقبين والمهتمين " يمكن قراءة ذلك من عدة إتجاهات تتضمن الامن الاريترى، التأثير فى السياسة السودانية ، والسياسة المحلية لاقليم شرق السودان بشكل خاص وايجاد توازن في سياساتها الاقليمة". فمن الناحية الأمنية– العسكرية ، عملت اريتريا على التحالف مع الجيش السودانى ،ولعبت دوراً كبيراً فى إستضافة ،تدريب ودعم عدد من المليشيات المحلية ، بجانب علاقاتها الوثيقة ببعض الحركات الدرافورية . مدفوعة بتخوفاتها من تمدد الحرب الى شرق السودان ، وما يحدثه ذلك من تهديد لأمنها ،واضعين فى الاعتبار الروابط الإثنية والقرب الجغرافى من غرب اريتريا .(بولت، 2024).

بالرغم من إستراتيجية اريتريا الأمنية تتماشى وخشيتها من الاثار المحتملة لتمدد الحرب الى حدودها ، مما دفعها الى دعم الجيش السودان وتدريب مليشاته ، نجد أن لاريتريا جملة أهداف عبر التدخل فى السياسة السودانية وأعلان موقفها الصريح المساند للجيش السودانى ، يعزز من دورها في شرق السودان، وبخاصة أن البناء الاجتماعي للإقليم " هش" وسط تباينات المجموعات القبلية والثقافية المكونه له، وعدم الاستقرار السياسى فى السودان. عليه جاءت السياسة الاريترية فى السودان مدفوعة برغبتها فى تأمين وكسب الجانب السودانى لدعمها فى أن تصبح لاعب إقليمى مهم ، وذلك من خلال بناء شبكات تحالف مع فاعلين محليين في دول الإقليم ما وفر لها القدرة على التأثير في مسار الأحداث فيها، حيث يبرز في هذا السياق روابط إريتريا بقوى مختلفة في شرق السودان وغربه والأمهرة في إثيوبيا، والنفوذ الإرتيري في شرق السودان يمنح أسمرة أدوات ضغط لا على حكومة الخرطوم وحدها بل أيضاً على الأطراف الدولية المعنية باستقرار المنطقة أيضاً. ايضاً التأثير في السياسات المرتبطة بشرق السودان بما يخدم المصلحة الإريترية ، بجانب مساعيها لعرقلة إكتمال التحول الديمقراطى في السودان تخوفاً من تحول الأخير إلى بيئة تنشط فيها المعارضة الإريترية وإلى نموذج محفز لها للقيام بإنجاز مماثل عبر الحدود (على 2023). هنالك من يرى أن دعم وتجييش المليشيات المحلية فى شرق السودان ، خاصة التى لها ارتباط مباشر بإريتريا يرتبط بالاطماع الاريترية فى الاقليم ،

خاصة فى ولاية كسلا المجاورة لاريتريا والتمدد داخل الاراضى السودانية فى ظل حالة الضعف التى تعانى منها الدولة السودانية (ايرا 2024).

يتضح من ذلك ، أن تأسيس هذه المليشيات القبلية وجغرافيا تاسيسها (ما عدا مؤتمر البجا والمجلس الاعلى للعموديات المستقلة) ونشرها فى الاقليم تحت مزاعم إسناده وبراعية وتدريب دولة أجنبية، لها أهداف فى الاقليم ، يمثل مهدد أمنى لإمن ووحدة الدولة السودانية (على، 2023) ، فى ظل توافر معظم عوامل تفككها، وتكالب دول الجوار عليها لإقتطاع إجزاء من إراضيها والحصول على مواردها. وتبقى بذلك قضية إنتشار الميلشيات فى شرق السودان قضية يمكن أن تقود الى صراعات بالوكالة تتماشى وأهداف وسياسات الدول الداعمة فى الاقليم والسودان ككل.

بجانب دور العامل الخارجى، الاريترى على وجه الخصوص فى الدعم والاشراف على تدريب المليشيات، هادفة من ذلك وجود دور فعلى والتاثير على السياسة فى شرق السودان. يمثل إنتشار المليشيات المتنامية عامل تعقيد للمشهد الأمنى بسبب أدوراها المحتملة المباشرة وغير المباشرة فى النزاعات الحدودية والاثنية بمستويات وطرق مختلفة، يساعد فى ذلك الإنقسامات الإثنية ، وسيولة وهشاشة الحدود/ضعف الأجهزة الامنية وتزايد الانشطة التجارية غير الشرعية . فالمليشيات غالباً ما تسيطر على طرق تهريب " السلاح والذهب" عبر الحدود مع إريتريا وإثيوبيا ، مما يجعلها طرفا فى صراعات النفوذ بين المجتمعات الحدودوية ، كما ان الإشتبكات والهجمات المتبادلة عبر الشريط الحدودى وتورط المليشيات المحلية فيها وتعاونها أوتحالفها مع بعض المجموعات الحدودية بين السودن ، إثيوبيا واريتريا ، قد ينتهك سيادة الدول ويمكن أن يقود لتصاعد الأمر ليصبح توتر أو صراع مسلح بين السودان ودول جواره (معهد الأخدود الأفريقى، 2024). من هنا يمكن أن ذكر ، إن إرتباط المليشيات فى شرق السودان بجهات خارجية (إقليمية ، شبكات تهريب دولية أو روابط إثنية وقبلية) ، يمكن أن يقود الى تدويل الصراع والنزاع والتنافس ، مما يجعل الصراع المحلى جزاء من صراع أكبر فى منطقة القرن الإفريقى ككل ، فى ظل حالة التوتر بين الدول والصراعات الداخلية ولاطماع الدولية . الجدول (3) أدنا توضيح وتحليل والنتائج المحتملمة لعلاقة المليشيات بالنزاعات الحدودية بين السودان (شرق السودان) وجواره:

جدول 3: تحليل العلاقة بين مليشيات شرق السودان طبيعتها مجال نشاطها وتاثيرها على النزاعات الحدودية والإثنية .

طبيعة المليشيا	مجال النشاط	التأثير على الحدود	التأثير على الإثنيات والقبائل	النتائج المحتملة
ملشيات قبلية محلية	تتكزن من إبناء قبيلة معينة وتسلح للدفاع عن الموارد	تنخرط فى نشاط التهريب عبر الحدود مع إريتريا, إثيوبيا بالتنسيق مع قبائل الحدود	تعمق الانقسامات بين القبائل (مثلا بين البجا, الرشائدة , البنى عامر والنوبة)	صراعات إثنية محلية, نزاعات مسلحة طويلة الامد
مليشيات مدعومة من الدولة/الجيش	تستخدم كقوة موازية لضبط الامن وحماية موارد معينة	تستغل فى عمليات عسكرية ضد جماعات عبر الحدد , مما مما يثير توترات دبلوماسية	تميل لدعم مجموعة معينة مقابل أخرى, مما يخلق شعوراً بالتهميش	تفكك النسيج الاجتماعى, توتر مع الجيران
مليشيات تهريب وتجارة غير شرعية	تهريب الذهب, السلاح , البشر و البضائع	إختراق الحدود بشكل مستمر وقد تتحلف مع جماعات إريترية أو إثيوبية	إستغلال بعض القبائل فى شبكات التهريب وأقصاء أخرى	نزاعات حول السيطرة على طرق التهريب , تزايد العنف
مليشيات ذات إرتباط خارجى	مدعومة من قوى إقليمية (إثيوبيا, أريتريا أو حت فاعلين غير الدول)	تستخدم كأداة نفوذ إقليمى, مما يخلق توترات حدودية متصاعدة	قد تستميل إثنيات معينة مرتبطة بها ثقافيا أو عرقياً بجهة خارجية	تدويل النزاع, صراع ممتد يتجاوز الحدود
مليشيات الذهب والموارد	تسيطر على مناطق التعدين (جنوب طوكر وحلايب/شلاتين)	تهريب الذهب عبر الحدود لاريتريا أو عبر البحر الاحمر	منح إمتيازات لقبيلة أو مجموعة معينة وأقصاء أخرى	نزاعات موارد , إضعاف الدولة ,زيادة حدة الصراع

المصدر: المسح الميدانى2025 .

استنادًا إل تحليل العلاقة بين الميليشيات المحلية في شرق السودان والتدخلات الخارجية وآفاق تدويل الصراع وتأثيره على الدولة السودانية، نستنتج أن الميليشيات في شرق السودان هي أكثر من مجرد قوة عسكرية محلية؛

إذ يمكن لهذه المليشيات أن تحفز الصراعات، ومراكمة الثرو عبر إرتباطاتها بالاقتصاديات غير المشروعة وإقتصاديات الحرب، تعزيز الانقسامات الإثنية والقبلية، وتهديد أمن الحدود، علاوة على مساهمتها فى تعزيز فرص التدخل الخارجى وتصاعد نشاطاته العسكرية والسياسية لتحقيق أهداف التدخل الخاصة فى الإقليم، وما سينتج عنه من حروب بالواكالة تهدد أمن وأستقرار الدولة السودانية ككل.

3. شبكة الميليشيات المعقدة ومستقبل الأمن والسلام في شرق السودان:

تنامت قضية المليشيات فى شرق السودان كقضية أمنية أساسية، تهدد بشكل مباشر الإستقرار، والحدة والسلام الإجتماعى فى الاقليم، وايضاً تهديد علاقة الاقليم بالدولة . فالإقليم يمر الان بمنطعف تاريخى حرج، تلعب عدة عوامل خارجية وداخلية فى التأثير على مساره السياسى ومستقبله فى ظل وضع عدم الاستقرار العام الذى تعيشه الدولة السودانية، خاصة وأن الصراع الدائر فى السودان الان لم يعد صراعاً سياسيا داخلياً ، بل تحول الى تنافس وصراع دولى وإقليمى متشابك تتداخل فيه مصالح الدول المجاورة بشكل مباشر . فموقع السودان الجيو–سياسى جعله محط أهتمام الدول التى تسعى لضمان أمنها ومصالحها الإقتصادية والتأثير على مستقبل الحكم فى السودان. لذلك تسارعت الدول للإنخراط فى الصراع بدعم الإطراف المتحاربة (الجيش والدعم السريع) فى محاور سياسية، عسكرية ولوجستية معقدة ، تؤمن بها الدول خاصة المجاورة لشرق السودان (اريتريا ، إثيوبيا ، مصر) وضعيتها فى الصراع الجارى ومستقبله. إذ لعبت أوضاع مثل التداخلى الإثنى، الصراعات الحدودوية بين السودان ، مصر وإثوبيا (الفشقة وحلايب وشلاتين) ، التنافس والإستقطاب والسعى نحو النفوذ والتأثير الاقليمى فى منطقة القرن والساحل الإفريقى ،لعبت جميعها أدوار متباينة فى التأثير على الصراع السودانى . هذه الوضعية أرزت تنامى المليشيات فى شرق السودان كمهدد إمنى محلى وقومى ضمن شبكة العلاقات المعقدة الداخلية والاقليمية الهادفة لخدمة المصالح السياسية ، الامنية والجيو–سياسية عبر إقليم شرق السودان. فتنامى المليشيات بأبعادها الإثنية–القبلية ، السياسية والأمنية يجعلها قضية ذات إبعاد مؤثرة فى مسارات الحرب والسلام فى السودان .

فمن ناحية التعايش والسلمى الإجتماعى, نجد أن الاقليم يشكل تعدد متباين " هش" وتنافس بمستويات عنف متوسط بين مكوناته الإثنية والقبلية، ساهمت حالة التهميش والتراتبيات السياسية والإجتماعية فى تعرزيره. فالاقليم يشهد نزاع تاريخية حول المواطنة " الهوية" ، ملكية الارض ، النفوذ السياسى بين مكوناته الاصيلة والوافدة خاصة بين مجموعات البجا (الهدندوة–البنى عامر) ، وبين البجا والمجموعات الوافدة من داخل وخارج السودان (الهدندوة والبى عامر ضد الشكرية والهدندوة ضد الرشائدة والهوسا)، يضاف اليها الصراعات

بين مكونات القبيلة الواحدة (عبد الرحمن 2025). فى ظل هذا الوضع، تبرز المليشيات وعملية التجييش على الأساس القبلى عامل إضافى لتعميق الانقسامات ، كما أن التنافس على الموارد الطبيعية القيمة والانشطة الأقتصادية (ذهب ، أراضى زرعية والموانى) ، وإستغلال المليشيات هذه الموارد لصالح مجموعات إثنية معينة يضاعف من إحتماليات الصراع. قضية التهميش والتمييز تمثل بعد أخر لزيادة التوتر بين مكونات الاقليم بوجود المليشيات ، خاصة إذا ربطت المليشيات بين الهوية القبلية والولاء السياسي أو العسكري، إضافة إلى توجه السطلة فى المركز وبعض القوى الإقليمية فى إستخدام المليشيات لاضاعاف قبيلة أو مجموع سياسية معينة يخلق حالة من "الاصطفاف الإثني"، تؤدي إلى نزاعات طويلة المدى, تزيد من عدم الاستقرار وتحوله الى مهدد أمنى قومى .

أن أرتباط المليشيات المحلية بقضايا الصراعات الإثنية ، والتنافس حول السطلة والثروة ، وإثارها على أمن وإستقرار الاقليم يستدعى الربط بين العوامل الاقتصادية –الاجتماعية وقضايا الصراع والسلام فى اقليم شرق السودان. فالتناقض بين حجم وطبيعية ثروات الاقليم الطبيعية (معادن ، الاارضى الزراعية والموانى البحرية) ومستويات التنمية ، الخدمات والتفاوت المجتمعى مثل مدعاة للتوترات بين مكونات الاقليم ، وبين الاقليم والحكومة المركزية من جانب أخر (حيدر ، 2025). الأمر الذى ساهم فى تغذية النزاعات القبلية والاثنية وخلق الشعور بالغبن بين المكونات المختلفة. رغم توقيع إتفاق سلام شرق السودان 2006 ثم إتفاق جوبا 2020(مسار الشرق), برزت قضايا التهميش والعدالة الإقتصادية دون حلول عملية ، مما أدي الى تصاعد الصراعات بين 2019–2020, وتشكل مليشيات وحركات مسلحة جديدة فى ظل الحرب من 2023.

هذا الواقع ، أبرز تحديات جدية ، تمثلت فى غياب العدالة والشفافية للموارد وثروات الاقليم على المستويين الاقليمى والقومى ، مما قاد الى تركيز الثروة فى يد المركز و نخب محدودة ، قاد الى وجود فجوة إجتماعية وإقتصادية بين مكونات الاقليم (البجا ، البنى عامر، الرشائدة والشكرية وغيرها), والتى تحولت الى وقود للنزاعات (حيدر، 2025). فخلال الفترة من 2029–2022 تصاعدت النزاعات القبلية فى كسلا ، بورتسودان وسواكن، كان محركها الاساسى التنافس على الموارد والتمثيل السياسى. ووفقاً لأراء عدة " أن تكوين مليشيات مسلحة جديدة خلال الحرب الجارية يشير ذلك الى أن الفراغ التنموى والسياسى ما يزال ينتج عنفاً منظما، حيث وجدت بعض المكونات أن السلاح هو وسيلة للحضور فى معادلة قسمة السلطة والثروة ، مما يوكد أن قضية العدالة الاقتصادية وإدارة الموارد ليست فقط قضية تنمية بل هى مسألة أمن قومى". يقتضى

مسقبلا وجود سياسات عادلة لاعادة توزيع الموارد و ردم الفجوة الاقتصادية والاجتماعية كجزء من اليات التعامل مع المليشيات وعلاقتها بتنامى الصراعات فى الاقليم .

الخاتمة:

نجد أن بروز وواقع المليشيات المحلية والمسلحة فى شرق يرتبط بمسارات وعلاقات سياسية، وعسكرية وأمنية متشابكة ، يحدد بروزها فى كثير من الاتجاهات أوضاع السياسة والعلاقات بين المكونات اللإجتماعية فى الاقليم. إذ تتجاذب الاقليم قوى داخلية وخارجية تطمح فى تأمين مصالحها وتوازاناتها السياسية والامنية عبر تنامى هذه المليشيات ، مستغلين حالة التباين والتنازع بين مكوناته الاثنية والتجييش وعسكرة المجتمعات فى ظل الحرب الدائرة والوضع الهش فى السودان. فاصبح الإقليم مساحة للتنافس الدولى وحرب بالوكالة، تغذى الأهداف السياسية ، والمصالح الاقتصادية للدول الداعمة لإستمرارها ، عبر شبكة علاقاتها المعقدة التى تتضمن دعم، وإعداد المليشيات المسلحة، مما يعقد من امكانيات الحلول السلمية. أن تنامى المليشيات كقوي سياسية ، مالية وعسكرية عبر انشطتها الاقتصادية غير الشرعية ، و علاقتها ببعض الدول وتجييش المجتمعات المحلية ، مقابل الدولة ، يؤسس لسطات وإدارات سياسية متصارعة ومتعارضة تضعف من الوحدة السياسية والجغرافية للسودان فى ظل حالة تصاعد الصراع وتبنى الحلول العسكرية للازمة. فعالجة قضية المليشيات كأداة وظيفية للتدخل الخارجى ، تهديد الأمن ، الاستقرار ووحدة الدولة. يستدعى إيجاد أدوات وحلول سياسية سلمية ، ومعالجة شاملة للمشكل السودانى ككل واقليم شرق السودان على وجه الخصوص. يقتضى ذلك وجود عملية سياسية وإتفاقيات وسياسات عملية تعالج جذور الازمات الرئيسية فى السودان واقاليمه بما فيها شرق السودان ، سياسات تعمل على إعادة التوازن فى والعدالة فى قسمة الثروة والسلطة وقضايا العدالة الانتقالية. تتمركز فى مستوياتها المحلية على عدالة المشاركة السياسية ، إدارة فاعلة للموارد الطبيعية لمعالجة الفجوة الاقتصادية والاجتماعية ، وتحويل الموارد لأداة للسلام والتعايش وليس الصراع .

المراجع والمصادر :

1. منظمة الصحة العالمية . 2025. "أقليم البحر الأبيض المتوسط الشرقى". نشرة إخبارية. متوفر من : https://minorityrights.org.
2. عسال، منزول وعلى، سامية. 2007 . شرق السودان: التحديات التي تواجه تنفيذ اتفاق السلام في ولاية القضارف. بريتوريا: معهد الدراسات الأمنية .

3. مجموعة الأزمات الدولية. 2006. السودان: الحفاظ على السلام فى شرق السودان. بروكسل : مجموعة الأزمات الدولية .
4. الجدار العربي. ٢٠٢٣. "تحليل تداعيات تسليح القبائل الشرقية على دول جوار السودان". متوفر من : https://arabwall.com.
5. مانزو، أنديرا. 2017. مقدمة. "في شرق السودان في بيئته: آثار منطقة بعيدة عن وادي النيل". اكسفورد: دار نشر أرشيوبرس المحدودة
6. عبد الرحمن، التيجانى .2025. "الأبعاد الإقليمية والدولية للنزاعات بشرق السودان". متوفر من : https://sudantransparency.org
7. مجموعة حقوق الأقليات. 2023. "البجا فى السودان".متوفرمن:https://minorityrights.org :
8. البنك الدولى، 2001. استقرار السودان وإعادة الإعمار: مذكرة اقتصادية للبلد، المجلد 2، الملاحق الإحصائية. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
9. سعد، محمد. ٢٠٢٥ . "حرب السودان لم تنته بعد – الجماعات المدنية المسلحة في تزايد". متوفر على: https://theconversation.com.
10. موسو ، جورجيو. 2025. "السودان وخطر الصراع عبر الإقليمي: كيف تحولت الحرب الأهلية في السودان إلى صراع عبر الإقليمي، متداخلا فيه الهيمنات الطامحة، والجيران الهشين، والمفسدين الانتهازيين".متوفر من: https://www.ispionline.it.
11. الأنديبندت البريطانية .2024 . الانديبندنت. ما هي تداعيات التوتر العسكري والسياسي في شرق السودان؟ https://www.sudanakhbar.com/
12. على،على و الطيب، نهاد. 2024. "عام من الحرب في السودان". متاح على : https://acleddata.com.
13. على، عبد القادر . 2025. "تزايد الكيانات المسلحة في شرق السودان: الأسباب والتداعيات."https://studies.aljazeera.net/
14. سيد، أسراء. 2024. "حمى الذهب في السودان.. مَن يسرق الثروة الكبرى"؟. متوفر من : https://www.medameek.com
15. مركز الجزيرة للدراسات. 2021 . "حدود ملتهبة: السودان وإثيوبيا على مسار تصادمي". متوفر من:https://studies.aljazeera.net/ :

16. على ، عبد القادر. 2023. "أستراتيجية إريتريا تجاه شرق السودان.. المحددات، الأدوات، والأهداف". متوفرمن : https://studies.aljazeera.ne
17. سعيد، أمنية و بيرس، فريد. "في السودان الذي مزقته الحرب، ازدهار تعدين الذهب يأتي بتكلفة بشرية". نشر فى كلية بييل للبيئة. متوفر من https://e360.yale.edu :
18. سليمان، أحمد و بلدو، سليمان. 2025. الذهب والرحب فى السودان. تقرير شاتهام هاوس. متوفر من/https://www.chathamhouse.org :
19. AADO. 2025 . "ذهب السودان المسروق: ثروات مهربة، وقود للحرب". متوفر من : https://disinfo.africa
20. بولت، مارتن. 2024. ميليشيا مدربة من إريتريا تنتشر في شرق السودان. متوفر من : https://martinplaut.com
21. ايرا، فاطمة. 2024. "مليشيات أفورقي التي تم تدريبها في إريتريا تهتف باقتراب تكوين دولة التقري الكبرى في غرب إريتريا وشرق السودان !!". متوفر من https://www.alrakoba.net :
22. معهد الأخدود الإفريقى. ٢٠١٩. النخب الأمنية وتعدين الذهب في التحول الاقتصادي للسودان . تقرير معهد الأخدود الإفريقى، متوفر على .https://riftvalley.net :
23. معهد الأخدود الإفريقى. ٢٠٢٤. " الحرب وحدودها: السودان، إثيوبيا وإريتريا في زمن الصراع". ورقة بحثية. متوفر من https://riftvalley.net/publication :

المقابلات والإفادات:

1. الدكتور عبد العزيز الأموي، خبير مالي واقتصادي سوداني من شرق السودان، مقيم في الإمارات العربية المتحدة، في 10 أغسطس 2025.
2. أ. عمر محمود، باحث في شؤون شرق السودان وناشط في المجتمع المدني، مقيم في قطر، 7 أغسطس 2025.
3. أ. حسام الدين حيدر، صحفي والأمين العام السابق للمجلس الوطني للصحافة والمطبوعات، 7 أغسطس 2025 .
4. أ. علي، ناشط في المجتمع المدني، مقيم في المملكة المتحدة. ٣ أغسطس ٢٠٢٥.